التعليم العالي تضع حداً للجدل حول قرار «الدراسات العليا» الجديد!

ملندي لـ«الوطن»: ٦ أشهر لتسوية أوضاع الطلاب والقرار يشمل «القدامى والمستجدين»

فادي بك الشريف

خرجت وزارة التعليم العالي أخيراً عن صمتها لتضع حداً للجدل الذي أثير حول قرارها الجديد الخاص بطلبة الدراسات العليا بعد أن تناقل البعض أن القرار سيتسبب بفصل عدد من الطلبة!

القرار (محور الجدل) والخاص بالشروط والإجراءات التي بموجبها يسمح لطالب الدراسات العليا بمناقشة رسالته البحثية، اعتبرت الوزارة أن البعض فسره بشكل خارج عن سياقه المطلوب والدقيق، علماً أن القرار /٢١٥/ الذي صدر عن مجلس التعليم العالي يتعلق بمدد السفر والتزامات طلاب الدراسات العليا.

وفي حديث لـ«الوطن» قال أمين مجلس التعليم العالي ماهر ملندي إن القرار شكل ارتياحاً عاماً لطلاب الدراسات العليا، وألغى بموجبه الأثر الرجعي للقرار السابق.

مضيفاً: القرار قسم طلاب الدراسات العليا لثلاث شرائح، الأولى تشمل من سجل قبل القرار عام ٢٠١٧، والثانية من حقق الحد الأدنى للتسجيل سنة لرسالة الماجستير وسنتين لرسالة الدكتوراه، أما الثالثة لمن سجل بعد صدور القرار الجديد أو لم يحقق الحد الأدنى بالنسبة لسنة لرسالة الماجستير وسنتين للدكتوراه

هذا وتضمن القرار الجديد التزامات واجبة على طالب الدراسات العليا من ضمنها، أن يلتزم بالمراقبات التي تكلفها به الجامعة كما فرضت الجامعة ٤ ساعات أسبوعية كحد أدنى للتدريس.

وحول بعض التساؤلات بالنسبة لما يتعلق بتطبيق المادة السادسة التي نصت على منح ٦ أشهر للطلاب لتسوية أوضاعهم قال ملندي: القرار الجديد يشمل جميع طلاب

الدراسات العليا القدامى والحديثين بحيث يحدد حقوق وواجبات الطالب بما يتضمن تسوية جميع المشكلات التي كانت تتعلق بدراستهم.

مضيفاً: النقطة الأهم في القرار أن الطلاب المسجلين على رسائل الدراسات العليا قبل صدور القرار السابق عام ٢٠١٧ ولم يتمكنوا من مناقشة رسائلهم، تم منحهم مدة ٦ أشهر من تاريخ صدور القرار الحالي من أجل تسوية أوضاعهم وفق القوانين والأنظمة النافذة.

وفيما يخص الطلاب داخل القطر، ممن سجلوا على رسائلهم قبل ٢٦ تموز ٢٠١٧، ولم يناقشوا بعد، قال ملندي: ما دامت لهم فرص تسجيل جديدة وفق الأنظمة والقوانين فسيأخذونها ولن يضيع عليهم أي فرصة.

وتوضيحا للمادة السادسة، أضاف: أهم نقطة بالقرار، أن الطالب خارج سورية الذي جمد وضعه بسبب القرار السابق أعطي ٦ أشهر لتسوية وضعه، وبذلك يحق له المناقشة إذا كان جاهزاً لها ويحق له التمديد أو الاستفادة من مراسيم التمديد إذا كان وضعه يسمح بذلك فالمدد القانونية هي حق للطالب ولا يحق لأحد المساس بها.

ومن الشروط والإجراءات التي بموجبها يسمح لطالب الدراسات العليا بمناقشة رسالته البحثية، أن يكون لدى الطالب وثيقة من إدارة الهجرة والجوازات، تؤكد إقامته في القطر خلال فترة تسجيله، في سنة المقررات في جميع درجات الدراسات العليا، ثمانية أشهر في العام الدراسي الواحد، ناهيك عن أنه اشترط الموافقة على مناقشة رسالة الدراسات العليا بعد تقديم تقرير الأستاذ المشرف العلمي الذي يفيد بجهوزية الرسالة للمناقشة، وتقارير لجنة الحكم ونسخة من محاضر السيمينارات التي أجراها الطالب خلال إنجاز بحثه، إضافة إلى أن القرار اشترط وجود وثيقة من قسم الدراسات العليا تفيد بإتمام الطالب جميع إجراءات التسجيل وفق القوانين والأنظمة وتسديد الرسوم المستحقة أصولاً.

كما يشمل القرار إقامة الطالب في القطر من ٧ لـ ٨ أشهر خلال فترة تسجيله على رسالة البحث في الماجستير أو الدكتوراه، في العام الواحد، من دون أن تحسب من ضمنها فترة إيقاف التسجيل أو الدوام.

القرار أوضح أن كل طالب في مرحلة الرسالة، كان قد تجاوز تسجيله السنة بالنسبة لرسالة الماجستير أو السنتين لرسالة الدكتوراه قبل صدور القرار /٢١٥/ لعام ٢٠٢١ لا يطلب منه بيان حركة عند المناقشة.

تأهيل مركز طرنجة الزراعي بالقنيطرة ينتظر موافقة الوزارة

القنيطرة- خالد خالد

حمّل عضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعي في محافظة القنيطرة أحمد عبد مسؤولية التأخير في وضع مركز أمهات طرنجة الزراعي بكامل طاقته الإنتاجية بالخدمة والاستثمار الفعلي إلى وزارة الزراعة.

وأشار إلى أن ذلك نتيجة التأخر في الموافقة على استكمال الأعمال المتبقية في إعادة تأهيل المركز من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الذي تكفل باستكمال تأهيل البنى التحتية (مبنى الإدارة – غرف الحارس والمحركات والمستودعات وشبكات الري والتنقيط لجميع الحقول، مضيفاً: إن الوقت المتبقي للموافقة نحو أسبوع وإلا ستتخلى تلك الجهة عن تعهداتها، مع العلم أنه وفي حال الحصول على الموافقة من الوزارة سيتم زيادة الإنتاج في المركز بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪.

وأشار عبد إلى التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) حيث تم تنفيذ عدد من المشاريع المهمة بمركز طرنجة ومنها تركيب مجموعة رأسية لشبكات الري بالتنقيط وتركيب شبكات ري لمساحة ٢٠ دونماً من حقول الدراق والتفاح وتقديم تجهيزات وحدة إنتاج كومبوست وتقديم معدات زراعية (عزقات – فرامات أغصان وأعشاب وقصاصات أعشاب) وتعيين عمال على نفقة المنظمة للمساعدة في إنجاز بعض الأعمال الزراعية في المركز.

وأوضح أن مركز أمهات طرنجة الوحيد على مستوى المحافظة لإنتاج عقل الزيتون ومطاعيم وبذور متنوعة لإنتاج الغراس المثمرة، منوهاً بأن الطاقة الإنتاجية الحالية من عقل الزيتون ٢٥٠ ألف عقلة و٢٠٠ ألفاً من مطاعيم الكرز و٣٠ ألفاً من مطاعيم اللوز و١٥٠ ألفاً من مطاعيم التفاح و٣٠ ألفاً دراق و٦٠ ألفاً طعم أجاص و٢٥ كغ من بذور الكاكي و٣ كغ بذور تفاح و٥٠٠ كغ بذور محلب و٢٠ كغ بذور أجاص.

يذكر أن المساحة الإجمالية لمركز أمهات طرنجة الزراعي ٢٨٣ دونماً ويوجد فيه بئران وخزانان جاهزان للاستثمار.

الدفع الإلكتروني فتح باباً للسماسرة

مدير النقل في اللاذقية يداوم على الباب الرئيسي ليراقب معقبي المعاملات

ديب: سماسرة يتقاضون ١٠ بالمئة عن كل عملية تسديد رسوم من خلال المصارف

اللاذقية - عبير سمير محمود

ضجت مواقع التواصل الاجتماعي بصورة لمدير النقل في اللاذقية محمد ديب وهو يظهر خلف مكتب أمام الباب الرئيسي للمديرية، في تواصل مباشر مع المراجعين والوقوف على ما يتعرضون له وحل مشاكلهم المتعلقة بالمعاملات في دوائر النقل عموماً.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، بيّن ديب أنه نقل مكتبه من الطابق الثاني إلى مقابل الباب الرئيسي للمديرية، ليكون على تماس مباشر مع المراجعين ووضع حد للسماسرة ومعقبي المعاملات غير المرخصين.

وأوضح مدير النقل بالقول أنه مع تحوّل عمليات التسديد لخدمات نقل عدة إلى الدفع الإلكتروني، ظهر بشكل مفاجئ عدد من السماسرة ومن معقبي المعاملات غير المرخصين الذين يعملون على ابتزاز المراجعين بطلب مبالغ إضافية لقاء تقديم خدمة الدفع الالكتروني بدلاً منهم.

وتابع: قمت بنقل مكتبي إلى الباب الرئيسي لأرصد جميع من يدخل ويخرج من الدوائر، واستمعت للمراجعين الذين أكدوا أن هناك أشخاصاً يحملون حقائب معينة ويطلبون ١٠ بالمئة أجوراً إضافية عند كل عملية تسديد رسوم مالية لخدمات النقل منها على سبيل المثال رسوم نقل ملكية للسيارات، وهي خدمة محصورة بعملية الدفع الالكتروني فلا يوجد أمين صندوق مالي في النقل، بل يتم الدفع الكترونياً حصراً عبر طريقة محددة تتطلب فتح حساب مصرفي.

ولفت إلى أن عدداً كبيراً من المراجعين أوضحوا لنا أن المصارف العامة لم تفعّل هذه الميزة وتتطلب وقتاً طويلاً لذلك بسبب قدم أجهزتها (السيرفرات) الخاصة بها، بالتزامن مع توقف عدد من المصارف الخاصة عن فتح حسابات بعد أن وصلت للسقف الأعلى لذلك ومنها المصارف الخاصة، ما جعل السماسرة يستغلون حاجة المراجعين للحسابات المصرفية فيبتزونهم بمبالغ معينة للتسديد عنهم لقاء هذه الخدمات.

وقال: منذ نقل مكتبي إلى الباب الرئيسي والوقوف على ما يتعرض له المراجع منذ نحو أسبوعين، يتم حل ما لا يقل عن ٢٠٠ مشكلة من هذا الأمر، لنقوم بإلزام معقبي المعاملات المرخصين فقط بالتعاون مع المديرية لتسديد الرسوم الإلكترونية للمراجعين والحد من ابتزاز غير المرخصين، منوهاً بمراجعة أكثر من ١٥٠٠ شخص للمديرية بشكل يومي.

ولفت مدير النقل إلى أهمية تفعيل ثقافة الشكوى، قائلاً: كان المواطن يتعرض للابتزاز ولا يفكر بالدخول إلى مكتب المدير لتقديم شكوى، ظناً منه أنه قد لا يتم استقباله أو الاستماع إليه، لذا قررنا أن نكون أمامه عند الباب لمعالجة أي إشكالية قد يتعرض لها.

يشار إلى أن «الوطن»، كانت قد نقلت سابقاً توجيهات محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم للمديرين في المؤسسات الحكومية باللاذقية بضرورة نقل مكاتبهم من الطوابق العليا إلى الأرضية ليكونوا على تماس مباشر مع المواطنين والوقوف على آلية تسيير أمور المراجعين مباشرة لحمايتهم من الابتزاز بشكل عام.

٣٥ بالمئة انخفاض أسعار الفروج في حمص والسبب زيادة العرض

مربون لـ«الوطن»: كلفة إنتاجه ٤٥٠٠ ليرة للكغ بينما يُباع في السوق بـ٤٠٠٠ وخسارات للمربين

حمص - نبال إبراهيم

سجلت أسعار كيلو الفروج اللحم في أسواق محافظة حمص انخفاضاً ملحوظاً بنسبة تزيد على ٣٥ بالمئة خلال هذه الفترة مقارنة بالأشهر القليلة الماضية، فبعد أن وصل سعر كيلو الفروج خلال الشهرين الماضيين وخاصة في عطلة عيد الفطر إلى نحو ٧ آلاف ليرة سورية، عاود كيلو الفروج الحي للانخفاض تدريجياً يوماً بعد يوم ليسجل يوم أمس سعر ٣٥٠٠ ليرة سورية من المدجنة وبحدود تتراوح من ٣٨٠٠ إلى ٤ آلاف ليرة سورية للمستهلك في أسواق المدينة.

وعزا عدد من مربي الفروج بالمحافظة ممن تواصلت معهم «الوطن» هذا الانخفاض لزيادة عدد المربين وإقدامهم على التربية خلال فترة ارتفاع سعر مبيع الكيلو من الفروج إلى ما يزيد على ٦ آلاف بهدف تحقيق الربح المادي وضمان عدم الخسارة، ما أدى إلى زيادة العرض وتوفر الفروج بكميات وافرة في الأسواق وتسبب بانخفاض سعره تدريجياً نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للمواطنين.

وأشار المربون إلى أن انخفاض سعر الفروج سيتسبب بعزوف عدد كبير عن التربية مجدداً نتيجة للخسائر المتلاحقة التي أمنت بهم نتيجة لانخفاض سعره مقارنة بتكلفة إنتاجه التي تصل إلى ٤٥٠٠ ليرة سورية للكيلو الغرام الواحد، مؤكدين أن سعر الفروج سيعاود الارتفاع خلال الشهر القادم نتيجة للعزوف عن التربية وبالتالي قلة العرض حينها.

من جهته أكد مدير منشأة دواجن حمص محمد قيمر لـ«الوطن» انخفاض سعر كيلو الفروج تدريجيا حتى وصل إلى قيمة ٣٥٠٠ ليرة سورية من المداجن، عازياً سبب ذلك لزيادة العرض مقارنة بالطلب بالنسبة لحاجة السوق بالإضافة إلى ضعف القوة الشرائية للمواطنين، لافتاً إلى أن تكلفة كيلو لحم الفروج تبلغ حالياً ٤٥٠٠ ليرة سورية

وهذا يتسبب بخسارة واضحة للمربين، ما دفع عدداً منهم إلى العزوف عن التربية مجدداً، وبالتالي تسبب ذلك بانخفاض سعر صوص الفروج في السوق من مبلغ ١١٠٠ ليرة سورية إلى ٣٠٠ ليرة سورية، الأمر المادة إلى ٨ ملايين بيضة سنوياً خلال هذا العام وإلى ١٥ مليون بيضة سنوياً خلال العام القادم بعد أن كان مخططاً ٥ ملايين بيضة فقط.

وكشف قيمر عن استيراد قطيع جديد من أمات البياض من فرنسا مؤخراً لصالح المنشأة، لونه أبيض ويبلغ نحو ١٤ ألف طير، مشيراً إلى الأهمية الكبيرة لاستيراد هذا القطيع من خلال كسر الحصار المفروض على سورية، علاوة على أنه يؤمن صوص البياض للقطاعين العام والخاص خلال العامين ٢٠٢١ و٢٠٢٢ والذي بدوره سيؤمن بيض المائدة للأعوام ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ وبداية عام ٢٠٢٤، لافتاً إلى أن عمره أصبح نحو ٤ أسابيع والحالة الفنية والصحية للقطيع بشكل عام جيدة جداً.

ولفت إلى أنه تم استيراد أيضاً قطيع أمات البياض لون بني من الشركة الموردة نفسها وهو الآن في مرحلة الإنتاج وبعمر ٥٦ أسبوعاً ووضعه الصحي والإنتاجي جيد جداً وأن نسبة إنتاجه حتى الآن بلغت ٩١ بالمئة، منوهاً إلى أن هذه النسبة تفوق نسبة الإنتاج على (الكاتلوك) بحوالي ٤ بالمئة.

وأشار قيمر إلى الاتفاق بين المؤسسة العامة للدواجن والمؤسسة العامة للأعلاف الذي يتضمن تزويد منشآت الدواجن بالأعلاف بشكل ربعي بالسعر المدعوم وما له من أثر على انتعاش المؤسسة العامة للدواجن وتربية الدواجن فيها، مؤكداً أن الوضع الصحي للأفواج ممتاز بشكل عام والأعلاف متوفرة حالياً، كاشفاً عن أن قيمة مبيعات المنشأة بلغت نحو ١.٦ مليار منذ بداية العام وحتى نهاية الشهر الخامس من العام الحالي.

> مدير منشأة الدواجن : استيراد ١٤ ألف طير من فرنسا

وبيّن قيمر أنه تمت زراعة نحو ٨٠ دونماً بالقمح والشعير في الأراضي التابعة للمنشأة بمنطقة المختارية، وتم مؤخراً الانتهاء من حصادها ودراستها ويتم العمل حالياً على تسليم المؤسسة السورية للحبوب الأقماح المنتجة فيما سيتم الحفاظ على الشعير لاستهلاك الأفواج التي تتم تربيتها.

ولفت إلى أن نسبة إنجاز توصيل خط الكهرباء من خارج التقنين إلى المنشأة بلغت ٩٠ بالمئة حالياً، وأنه سيتم وضع هذا الخط بالخدمة خلال الفترة القادمة، مبيناً أن هذا الخط سيخفض تكاليف الإنتاج وخاصة المحروقات والزيوت اللازمة لمولدة الكهرباء علاوة عن توفير الأعطال وتكاليف الإصلاح الأمر الذي يحقق ريعية إضافية للمنشأة.

التصدير يشعل أسعار الخضراوات والفاكهة

رئيس لجنة سوق الهال بحماة: النوع الأول للتصدير والأخرى للأسواق المحلية

حماة- محمد أحمد خبازي

هبت أسعار المواد الغذائية كالخضراوات والفاكهة بأسواق حماة هبوباً شديداً، وكوت بنارها الملتهبة المواطنين الذين أبدوا لـ«الوطن» استياءهم الكبير من اضطرام الأسعار مؤخراً، ومن عدم قدرتهم على تحمل لهيبها!، وبينّوا أن سعر كيلو البندورة النوع الجيد، هبّ من ٨٠٠ ليرة إلى ١٣٠٠ ليرة، والخيار من ٩٠٠ ليرة إلى ١٤٠٠ ليرة على سبيل المثال لا الحصر.

وأوضحوا أن الفاكهة ينطبق عليها المثل القائل «شم ولا تذوق»، فأسعارها جعلتها بعيدةً عن متناولهم، رغم أنها ليست من الأصناف الجيدة!

فكيلو المشمش بين ٢٥٠٠ ـ ٣٥٠٠ ليرة، والدراق بين ٤٠٠٠ ـ ٨٠٠٠ ليرة، والكرز بين ٢٥٠٠ـ٣٠٠٠ ليرة.

وتساءلوا مستغربين عن أسباب هذا الهبوب بأسعار المواد الضرورية لحياتهم اليومية، واشتعال الأسواق في هذه الآونة، بعد انخفاض ملحوظ واستقرار شبه ثابت سيطر على الأسواق قبيل نحو ٢٠ يوماً.

وطالبوا الجهات المسؤولة بإخماد نيران تلك الأسعار، التي لا يقوون على تحمل لظاها!، وبيّنَ عدد من الباعة في سوق ٨ آذار الشعبي بحماة لـ«الوطن» أن المواد بسوق الهال عالية الأسعار.

وأوضحوا أن لا ذنب لهم بكل الموضوع، وقال أحدهم: نحن نشتري بسعر مرتفع، ونبيع بسعر مرتفع، وبهامش الربح المحدد رسمياً.

رئيس لجنة تجار سوق الهال بحماة محمود عروافي، عزا الحال الراهنة لأسواق حماة اليوم، إلى التصدير!

وبيّنَ أن كميات كبيرة من البندورة والخيار والفاكهة ذات النوع الممتاز، وتقدر بنحو ٢٠٠٠ طن، تصدر يومياً من حماة إلى العراق والأردن ودول الخليج، وإلى بعض الدول الصديقة، وأوضح أنها توضب وتغلف بدمشق وتنقل بالبرادات إلى مقصدها المستورد لها.

ولفت إلى أن المواد المطروحة بالأسواق المحلية، من البندورة تحديداً، والفاكهة التي هي بنت موسمها، كلها نوع ثانٍ أو ثالث أو رابع.

وقال: وهذه المواد المتوافرة تخضع لقانون العرض والطلب، وحركة البيع والشراء تتسم بالركود، فهي ليست نشطة رغم توافر بعض المواد بكثرة، لضعف القدرة الشرائية لدى الشريحة الأوسع من المواطنين.

وأشار إلى أن أسعار المواد الموجودة بالسوق تعد معقولة، فكيلو البندورة الساحلية بيع أمس بالجملة بين ٦٠٠ – ٨٠٠ ليرة، والخيار البلدي بين ٦٠٠ – ١٠٠٠ ليرة، والبطاطا بين ٣٠٠ – ٥٠٠ ليرة، والكوسا بين ٥٠٠ – ٧٥٠ ليرة، والفاصولياء الفرنسية بين ١٦٠٠ – ١٨٠٠ ليرة، والعيشة خانم ٢٠٠٠ ليرة.

مدير التجارة الداخلية بحماة رياض زيود بيَّنَ لـ«الوطن» أنه منذ بداية الشهر الجاري ولتاريخه، نظمت دوريات حماية المستهلك نحو ١٩٢ ضبطاً، منها ٨٢ بحق أصحاب مخابز، و٥٤ بحق أصحاب مطاعم ومحال ارتكبوا مخالفات جسيمة، ومنها العديد من الضبوط للبيع بسعر زائد وعدم إبراز فواتير.

وأشار إلى أنه خلال الفترة ذاتها، نُفِّذَ ٢٣ إغلاقاً إدارياً لمحال ومطاعم ومنشآت صناعية لمخالفاتها بمواد غذائية ومخالفات جسيمة.